

## خلال استقباله وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

### السيد الرئيس يتسلم التقرير السنوي السادس عشر للهيئة

رام الله/ استقبل السيد الرئيس محمود عباس يوم الجمعة الموافق 2011/5/13 في مقر الرئاسة بمدينة رام الله وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور ممدوح العكر المفوض العام للهيئة، وجرى خلال اللقاء تسليم التقرير السنوي السادس عشر للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حول "وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2010".

وضم الوفد أعضاء مجلس المفوضين د. عزمي الشعيبي، د. أحمد حرب، د. محمود العطشان والأستاذ رجا شحادة. والمحامي موسى أبو دهيم مدير برنامج الضفة في الهيئة، وغاندي الربيعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية، ونسرين دعباس المديرية المالية والإدارية ومجيد صوالحة مدير العلاقات العامة والإعلام.

وأطلع وفد الهيئة السيد الرئيس على أهم المحاور التي تناولها التقرير ذات الصلة بوضع حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء، والنيابة والأمن، وضرورة إتباع الإجراءات القانونية في عمليات القبض والتفتيش والاعتقال، حيث أوضح الدكتور ممدوح العكر بأن العام 2010 شهد مبالغة وهاجساً أمنياً غير مبررين لدى الأجهزة الأمنية في تعاملها مع العديد من ملفات المواطنين، معرباً عن أمله في أن تشكل المرحلة المقبلة، مرحلة ما بعد توقيع اتفاق المصالحة، انطلاقة جديدة وروحاً جديدة لدى جميع المسؤولين والأطراف المعنية، لتنعكس إيجاباً على وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد السيد الرئيس حرصه الدائم على استقلالية القضاء ونزاهته، وعلى سيادة القانون وتوفير أمن المواطن والوطن، مثنياً الدور الذي تلعبه الهيئة في حماية وصون حقوق الإنسان الفلسطيني.

وقد بين الدكتور ممدوح العكر بأن "المصالحة الوطنية تؤشر إلى مرحلة جديدة وتعد اختراقاً لتجربة السنوات السابقة باتجاه تعزيز سيادة القانون ودعم منظومة الحقوق والحريات". مشدداً على أهمية دعم

استقلالية وكفاءة ونزاهة القضاء بأعمدته المختلفة كجزء لا يتجزأ من دعم مسيرة العدالة وسيادة القانون في فلسطين.

## خلال استقباله وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

رئيس الوزراء د. فياض يتسلم التقرير السنوي السادس عشر للهيئة

رام الله / استقبل رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض يوم الاثنين الموافق 2011/5/16، في مقر رئاسة مجلس الوزراء وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان برئاسة المفوض العام للهيئة الدكتور ممدوح العكر، حيث جرى تسليم الدكتور فياض التقرير السنوي السادس عشر للهيئة المتعلق بوضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2010.

وضم الوفد المديرية التنفيذية للهيئة الأستاذة رندا سنيورة وأعضاء مجلس المفوضين، د. أحمد حرب، د. محمود العطشان والأستاذ رجا شحادة. والمحامي موسى أبو دهيم مدير برنامج الضفة في الهيئة، وغاندي الربيعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية.

وأطلع وفد الهيئة السيد الرئيس على أهم المحاور التي تناولها التقرير ذات الصلة بوضع حقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء، والنيابة والأمن، وضرورة إتباع الإجراءات القانونية في عمليات القبض والتفتيش والاعتقال، حيث أوضح الدكتور ممدوح العكر بأن العام 2010 شهد مبالغة وهاجساً أمنياً غير مبررين لدى الأجهزة الأمنية في تعاملها مع العديد من ملفات المواطنين، معرباً عن أمله في أن تشكل المرحلة المقبلة، مرحلة ما بعد توقيع اتفاق المصالحة، انطلاقة جديدة وروحاً جديدة لدى جميع المسؤولين والأطراف المعنية، لتنعكس إيجاباً على وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

من جانبه شدد رئيس الوزراء على أهمية عمل الهيئة والجهود المتواصلة التي تبذلها في خدمة حقوق المواطن الفلسطيني والحفاظ عليها وفق القانون، وأشار إلى تعاظم هذه الأهمية في المرحلة القادمة.

خلال مؤتمر صحفي شهد حضوراً لافتاً للمهتمين ووسائل الإعلام

### الهيئة تطلق تقريرها السنوي السادس عشر

رام الله/ عقدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان يوم 2011/5/17، مؤتمراً صحافياً في فندق "بست

ايسترن" لعرض نتائج تقريرها السنوي السادس عشر الذي يغطي وضع حقوق الإنسان في مناطق

السلطة الفلسطينية للعام الماضي 2010.

وتحدث في المؤتمر الصحفي الذي حظي بحضور كبير لشخصيات رسمية وحقوقية وأعضاء السلك

الدبلوماسي المعتمدين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، المفوض العام للهيئة د. ممدوح العكر، والأستاذة

رندا سنيورة المديرية التنفيذية للهيئة والأستاذ غاندي ربيعي مدير دائرة السياسات والتشريعات الوطنية.

وقال الدكتور ممدوح العكر إن قوات الاحتلال الإسرائيلي صعّدت خلال العام 2010 من عمليات الاغتيال

خارج نطاق القانون وقتل المدنيين والاعتقال وإقامة الحواجز والتوسع في بناء المستوطنات ومصادرة

الأراضي وبناء الجدار، وشنّت الهجمات الجوية بالطائرات الحربية على قطاع غزة بحجة ضرب الأنفاق،

مستهدفة المدنيين والبنية التحتية بشكل كامل، واستمرار فرض حصار كامل على القطاع.

وأكد د. العكر استمرار الاقتحامات الإسرائيلية للمدن والقرى والمنازل في الضفة، وبلغ عدد الحواجز

والعوائق الترايبية قرابة 500 حاجز، وهو ما يشكل زيادة تقدر بحوالي 36% عما شهدته منذ آب 2005، وتم اعتقال قرابة 4000 مواطن نتيجة لاقتحام منازلهم ليلاً، أو على الحواجز أو المعابر، وقامت باعتقال نواب تشريعي، ومحاولة إبعاد بعضهم عن مدينة القدس، وأمعتت في تهويد القدس.

وأعلن د. العكر أن عدد الشهداء للعام المنصرم بلغ 107 شهيداً، منهم 10 أطفال، و4 نساء، و9

متضامنين أترك، ووصل عدد الجرحى الى 1145 جريحا، وبلغ عدد الاعتداءات على الممتلكات 586

حالة، وعدد الخروقات حوالي 7905 خرقا. واصفاً مصادقة الكنيست على مشروع قانون يتيح سحب

الجنسية من مواطنين فلسطينيين داخل الخط الأخضر متهمون بالتجسس، وإسقاط حق الإقامة عن مقدسيين

متهمين بالقيام بأعمال مقاومة، أو الانتماء إلى منظمات فلسطينية تحت واصفاً إياها "بالإرهابية" كمبرر

لطردهم عن القدس، وهو بمثابة تشريع لسياسة التطهير العرقي التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق

المقدسيين، التي بدأت بتنفيذها بوتيرة عالية منذ أواسط التسعينيات، وسجلت ارتفاعا كبيرا في الأعوام

الثلاثة الأخيرة، بذريعة الإقامة خارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس.

وأشار د. العكر إلى أن من أبرز المستجدات خلال الشهور الأولى من العام المنصرم، هو تماذي الاحتلال

في سياساته بدخول أمرين عسكريين قد يضيفان على سكان الضفة الغربية صفة "متسللين"، وفرض عقوبة

السجن أو الإبعاد عليهم، وهو ما قد يؤدي إلى إبعاد 70 ألف فلسطيني في الضفة الغربية.

وعلى الصعيد الداخلي، قال د. العكر إن العام 2010 شهد استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم، أو الالتفاف عليها، أو المماطلة في تنفيذها، خاصة بعض القرارات الصادرة عن محكمة العدل العليا ومحكمة البداية. موضحاً أن الهيئة وثقت أكثر من 181 انتهاك حول صدور قرارات من المحاكم، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات في حينها، وهو ما اعتبره مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي.

وشدد د. العكر على استمرار العمل بما يعرف بـ "السلامة الأمنية"، حيث ما زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق العاملين في سلك التربية والتعليم، وبين أن الهيئة تلقت خلال 2010 قرابة 193 شكوى بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى إلى ما يزيد على 742 شكوى، تلقتها الهيئة منذ نهاية العام 2008، وهو ما يعد مخالفاً لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي، وانتهاكاً لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون أي تمييز، خصوصاً أن المفصولين حصلوا على وظائفهم وفق القانون، إلا أن قرارات الفصل اعتمدت على توصيات الجهات الأمنية. وأضاف الدكتور العكر أن الهيئة ترى في إجراء الفحص الأمني على أحد الموظفين والوصول إلى إيقافه عن العمل بحجة عدم السلامة الأمنية لم ينظمه القانون، ولم يضع له

شروط محددة، وليس من صلاحيات أية جهة إدارية.

وقال إن الحكومة في الضفة قيدت خلال العام الماضي الحق في التجمع والتجمع السلمي بشكل لا يتفق وأحكام القانون، وأشار إلى أن الهيئة رصدت انتهاكات للحق في تكوين الجمعيات، تتعلق بموضوع تسجيل الجمعيات، من خلال اعتماد الفحص الأمني شرطاً أساسياً للموافقة على التسجيل، بناء على تعليمات وزير الداخلية، وهو ما يشكل انتهاكاً لقانون الجمعيات رقم 1 لسنة 2000، ولأئحته التنفيذية، اللذين لم يأتيأ على ذكر شرط السلامة الأمنية، باعتبارها مطلباً من متطلبات التسجيل، كما يعرقل هذا الإجراء عملية البت في مصير طلبات التسجيل خلال مدة الشهرين المنصوص عليها في القانون. مشيراً إلى أن الهيئة رصدت خلال العام الماضي تعدياً خطيراً على الحصانة البرلمانية لنواب المجلس التشريعي من كتلة الإصلاح والتغيير، حيث تلقت الهيئة الشكاوى التي تضمن وقائع اعتداء على الحصانة البرلمانية لهم، ووقائع قبض واحتجاز وتفتيش وضبط بشكل مخالف للقانون.

وقال د. العكر إن الحكومة في الضفة الغربية منعت خلال العام 2010 الصحف ووسائل الإعلام القريبة من حركة "حماس" من العمل في الضفة الغربية، ورصدت اعتقال الأجهزة الأمنية عددا من الصحفيين دون إتباع الإجراءات القانونية، ودون توجيه تهمة واضحة ومحددة من الجهات القضائية المختصة، كما أن الهيئة تلقت العديد من الشكاوى حول قيام مواطنين من قطاع غزة بتقديم طلبات الحصول على جوازات

سفر، وحصلوا على ردود بعدم موافقة جهاز المخابرات على إعطائهم الجوازات لأسباب أمنية، بعضها متعلق بحركة "حماس"، أو بسبب العمل في حكومة غزة.

من جانبها أكدت الأستاذة سنيورة أن استمرار الانقسام بين "فتح" و"حماس" انعكس سلباً على منظومة الحقوق والحريات العامة، حيث تعرضت هذه الحقوق لانتهاكات كثيرة من طرفي الانقسام، أهمها الحرمان التعسفي من الحرية، عدم سلامة الإجراءات القانونية في عمليات القبض والتفتيش والاحتجاز ومصادرة الحريات العامة والتضييق عليها، وعدم احترام أحكام المحاكم، وتقديم المدنيين إلى القضاء العسكري، واستمرار اعتبار الفحص الأمني شرطاً لتقلد الوظيفة العمومية.

وشددت المديرية التنفيذية على أن استخدام أحكام القانون استخداماً تعسفياً وتفسيره تفسيراً سياسياً وامنياً من طرفي الانقسام، أدى إلى زعزعة ثقة المواطن بجدية السلطة الفلسطينية واحترامها لمبدأ سيادة القانون وقواعده المجردة، التي تقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز لأي اعتبار سياسي أو غيره من الاعتبارات. وجعل هذه القواعد القانونية قواعد خاصة تطبق على مجموعة هنا أو مجموعة هناك دون مراعاة حق المواطن بالتمتع بشكل متساو بمنظومة الحقوق والحريات العامة.

وأوضحت سنيورة أن العام 2010 شهد هيمنة شبه كاملة للهاجس الأمني بمفهومه الشيق على عدة مناحي ودون سند قانوني، وتجسدت هذه الهيمنة من خلال التحكم في تأسيس الجمعيات الأهلية، والتحكم في

عملية التعيين في الوظيفة العامة عبر اشتراط السلامة الأمنية، الاحتجاز التعسفي، تقديم المدنيين للقضاء العسكري، التحكم في حرية الحركة، تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية، محاصرة الأنشطة السياسية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

وقالت سنيورة إن المتغيرات السياسية وما رافقها من إجراءات مست بمنظومة الحقوق والحريات العامة أثبتت أن وجود قضاء مستقل ونزيه يشكل ضمانة هامة للحفاظ على الحقوق والحريات، خاصة في ظل غياب دور المجلس التشريعي وتعطله عن القيام بدوره الرقابي. مؤكدة أن الهيئة مطالبة بعرض التقرير أمام المجلس التشريعي، الذي توليه الهيئة أولوية باعتباره ممثل الشعب، وأكدت أن الهيئة أخذت على عاتقها مطالبة المجلس التشريعي بعرض هذا التقرير في إحدى جلساته إذا تبلورت المصالحة وانهقد المجلس لعرض التقرير في جلسة اعتيادية.

وأضافت سنيورة: نتوقع أن نقوم كآلية إضافية بعقد جلسات مع مجلس الوزراء فور تشكيل الحكومة الجديدة، لمناقشة محاور مختلفة وردت في التقرير، لنبحث معا وبروح تشاركية باعتبارنا هيئة وطنية نريد مناقشته مع الجهات المعنية ونتابع معها إنفاذ توصيات التقرير. وأضافت نريد من السيد لرئيس تحريم التعذيب، ونريد من د. سلام فياض أن لا يتأخر بتاتا في إلغاء السلامة الأمنية، وان يعوض ضحايا الفصل التعسفي، الذي تم بدون مصوغ قانوني، لان هذا إجراء يمس لقمة العيش للمواطنين ولا يجوز أن يمنع



المواطن العادي من الحصول على وظيفة بلا ذنب، إلا بعدم موافقة الأجهزة الأمنية عليه، كما نريد اتخاذ

إجراءات بإلغاء عقوبة الإعدام التي مورست في غزة العام الماضي، ولم تحصل في الضفة.

بدوره أوضح الأستاذ الربيعي خلال المؤتمر الصحفي الإجراءات القانونية السليمة الواجب إتباعها وفق

القانون خلال عمليات التفتيش والقبض، بالإضافة إلى المفهوم القانوني الدقيق لعملية الاحتجاز، وكذلك

الاحتجاز التعسفي، علاوة على إجابته لبعض الأسئلة التي طرحها الحضور. حيث تم الاستماع إلى

مداخلات الحضور والإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي بينت مدى تفاعل الحضور مع ما جاء في

التقرير.

وتبدي الهيئة اهتماماً خاصة بعملية إطلاق التقرير السنوي كونه يشكل حصيلاً عمل الهيئة على مدار

العام.

وقد حظي المؤتمر الصحفي بتغطية موسعة من مختلف وسائل الإعلام المحلية، العربية والدولية على

مختلف أنواعها المطبوع والمرئي والمسموع وكذلك الإعلام الإلكتروني، وفيما يلي أبرز التغطيات

الصحفية التي حظي بها المؤتمر الصحفي للهيئة.

---

15حكم بالإعدام صدرت في غزة ونفذ منها5  
3836شكوى قدمت للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في  
الأراضي الفلسطينية

رام الله - وطن للأنباء - أصدرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان تقريرها السنوي السادس عشر، حول وضع حقوق الإنسان في العام 2010 في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبين التقرير وروود 3836 شكوى نتيجة الانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية للعام 2010 و حصول زيادة على عدد الشكاوي عن العام السابق 2009 بنسبة تصل الى 11%

وقال المفوض العام للهيئة ممدوح العكر إن "هذا التقرير يختلف عن غيره من التقارير السابقة ، و نرغب ان ننصرف لهموم أخرى بعيدة عن سمة الانقسام كالفقر والبطالة ، ونأمل ان ندخل مرحلة جديدة وان تصبح الانتهاكات من الماضي نتيجة اتفاق المصالحة الوطنية " وأضاف " كدنا ان ننزلق الى مستوى النظام الأمني البوليسي ، وتدايعات الهاجس الأمني تؤثر على كل مناحي الحياة " وتابع " شرحنا للرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض أهمية احترام القضاء وقرارات المحاكم وخاصة المادة 106 التي تقول " الإحكام القضائية واجبة التنفيذ ، والامتناع عن تنفيذها يعاقب عليها بالحبس."

وطالب العكر بضرورة الرقابة المدنية على الأجهزة المدنية وقال " غالبية ممارسات السلطة التنفيذية لا تخضع للرقابة والمساءلة من قبل المجلس التشريعي."

وأشار العكر إلى إن المصالحة الوطنية تؤشر إلى مرحلة جديدة وتعد اختراقاً لتجربة السنوات السابقة باتجاه تعزيز سيادة القانون ودعم منظومة الحقوق والحريات. وشدد على أهمية دعم استقلالية وكفاءة ونزاهة القضاء بأعمدته المختلفة كجزء لا يتجزأ من دعم مسيرة العدالة وسيادة القانون في فلسطين. ويتكون التقرير من ثلاثة أبواب يتناول كل باب منها بشكل تفصيلي ووضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية خلال العام 2010.

وتناول التقرير البيئة السياسية والمتغيرات الدالة على وضع حقوق الإنسان بما في ذلك اثر الانتهاكات الإسرائيلية على منظومة هذه الحقوق وأثرها على أداء السلطة الفلسطينية وقدرتها على حماية حقوق الإنسان.

كما أشار التقرير الى ان حالة الحقوق والحريات العامة ، كالحق في الحياة والسلامة الجسدية والحق في سلامة الإجراءات القانونية ، والحق في التقاضي ، والحق في تأسيس الجمعيات العامة والتنقل والسفر والحق في العمل وقد تناولت الفصول المختلفة في التقرير الانتهاكات التي تعرضت لها هذه الحقوق.

وخصص فصلين من التقرير حول المساءلة والمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكدت رنده سنيوره المدير التنفيذي للهيئة المستقلة صدور 15 حكم بالإعدام في قطاع غزة نفذ منها 5 خلافاً لأحكام قانوني الأساسي خلال العام الماضي.

وأوضحت سنيوره توصيات التقرير المتمثلة باليات وإجراءات المساءلة والمحاسبة.

1- ضرورة قيام النيابة العامة بتطبيق صلاحياتها في تفقد مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف التابعة للأجهزة الأمنية للتأكد مع عدم وجود أي نزيل او موقوف بصفة غير قانونية والتدخل لمنع الاحتجاز والتوقيف خارج مراكز الإصلاح والتأهيل.

2- على النيابة العامة القيام بدورها في متابعة تنفيذ قرارات المحاكم وتحريك العاوي بحق كل من يخالف القانون في مجال عدم تنفيذ الأحكام القضائية.

3- قيام النيابة العامة بالعودة الى ممارسة صلاحياتها التي غصبها القضاء العسكري ، وإعادة النظر في

كافة القضايا المعروضة على القضاء العسكري كالتالي اصدر فيها إحكام قضائية بحق الأشخاص المدنيين.

4- ضرورة قيام السلطة الفلسطينية وفقا للقانون الأساسي بتعويض جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته على اختلاف درجاتها وجسامتها،

5- ضرورة تعزيز الأجسام والهيكل الرقابية في الأجهزة الأمنية والشرطة ورفدها بكوادر متخصصة ، وزيادة إعداد طاقمها للقيام بإعمالها بشكل تام وكامل.

6- ضرورة التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة ، ونشر تلك التحقيقات ، وإتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع عليها.

وطن

[http://www.wattan.tv/hp\\_details.cfm?id=a9694831a7174607&c\\_id=1](http://www.wattan.tv/hp_details.cfm?id=a9694831a7174607&c_id=1)

أيار/مايو 2011 22:36 17 ,الثلاثاء

الهيئة المستقلة: استمرار تدهور وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة

رام الله - العودة نيوز أكدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، اليوم الثلاثاء، استمرار تدهور وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتأثر هذا الوضع على الحقوق والحريات العامة من حكومي الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت الهيئة، عقدت اليوم، مؤتمراً صحافياً في فندق في رام الله، لعرض نتائج التقرير السنوي السادس عشر الذي يغطي وضع حقوق الانسان "بست ايسترن في مناطق السلطة الفلسطينية عن العام الماضي 2010. وقال المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان د. ممدوح العكر إن قوات الاحتلال الاسرائيلي صعّدت خلال العام 2010 من عمليات الاغتيال خارج نطاق القانون وقتل المدنيين والاعتقال واقامة الحواجز والتوسع في بناء المستوطنات ومصادرة الاراضي وبناء الجدار، وشنت الهجمات الجوية بالطائرات الحربية على قطاع غزة بحجة

ضرب الانفاق، مستهدفة المدنيين والبنية التحتية بشكل كامل، واستمرار فرض حصار كامل على القطاع. وأكد د. العكر استمرار الاقتحامات الاسرائيلية للمدن والقرى والمنازل في الضفة، وبلغ عدد الحواجز والعوائق الترابية قرابة 500 حاجز، وهو ما يشكل زيادة تقدر بحوالي 36% عما شهدته منذ آب ، وتم اعتقال قرابة 4000 مواطن نتيجة لاقتحام منازلهم ليلاً، أو على الحواجز أو المعابر، وقامت 2005 باعتقال نواب تشريعي، ومحاولة ابعاد بعضهم عن مدينة القدس، وامعنت في تهويد القدس. وأعلن د. العكر اطفال، و 4 نساء، و 9 متضامنين اترك، 10 أن عدد الشهداء للعام المنصرم بلغ 107 شهيداً، منهم ووصل عدد الجرحى الى 1145 جريحا، وبلغ عدد الاعتداءات على الممتلكات 586 حالة، وعدد الخروقات حوالي 7905 خرقة. واعتبر أن مصادقة الكنيست على مشروع قانون يتيح سحب الجنسية من مواطنين فلسطينيين داخل الاخضر متهمون بالتجسس، واسقاط حق الإقامة عن مقدسيين متهمين بالقيام باعمال مقاومة، او الانتماء الى منظمات فلسطينية تحت وصف انها "ارهابية" كمبرر لطردهم عن القدس، بأنه بمثابة تشريع لسياسة التطهير العرقي التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق المقدسيين، التي بدأت بتنفيذها بوتيرة عالية منذ اواسط التسعينيات، وسجلت ارتفاعا كبيرا في الاعوام الثلاثة الاخيرة، بذريعة العكر إلى أن من أبرز المستجدات خلال الشهور . الإقامة خارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس. وأشار د الاولى من العام المنصرم، هو تمادي الاحتلال في سياساته بدخول أمرين عسكريين قد يضفيان على متسللين"، وفرض عقوبة السجن او الابعاد عليهم، وهو ما قد يؤدي الى ابعاد "سكان الضفة الغربية صفة 70 الف فلسطيني في الضفة الغربية. وعلى الصعيد الداخلي، قال د. العكر إن العام 2010 شهد استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم، او الالتفاف عليها، او المماطلة في تنفيذها، خاصة بعض القرارات الصادرة عن محكمة العدل العليا ومحكمة البداية. وأوضح أن الهيئة وثقت أكثر من 181 انتهاك حول صدور قرارات من المحاكم، ولم تقم السلطة التنفيذية بشقيها الامني والمدني بتنفيذ تلك القرارات في حينها، وهو ما اعتبره مخالفة صريحة لأحكام القانون الاساسي. وشدد د. العكر على استمرار العمل بما السلامة الامنية"، حيث ما زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل او "يعرف بـ بتوقيف اجراءات التعيين بحق العاملين في سلك التربية والتعليم، وبين أن الهيئة تلقت خلال 2010 قرابة شكوى، تلقتها الهيئة منذ نهاية 193742 شكوى بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى الى ما يزيد على العام 2008، وهو ما يعد مخالفا لقانون الخدمة المدنية والقانون الاساسي، وانتهاكا لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون اي تمييز، خصوصا ان المفصولين حصلوا على وظائفهم وفق القانون، الا ان قرارات الفصل اعتمدت على توصيات الجهات الامنية. وأضاف العكر أن الهيئة ترى في اجراء الفحص الامني على احد الموظفين والوصول الى ايقافه عن العمل بحجة عدم

السلامة الامنية لم ينظمه القانون، ولم يضع له شروط محددة، وليس من صلاحيات اية جهة ادارية. وقال إن الحكومة في الضفة قيدت خلال العام الماضي الحق في التجمع والتجمع السلمي بشكل لا يتفق وأحكام القانون، وأشار إلى أن الهيئة رصدت انتهاكات للحق في تكوين الجمعيات، تتعلق بموضوع تسجيل الجمعيات، من خلال اعتماد الفحص الأمني شرطاً أساسياً للموافقة على التسجيل، بناء على تعليمات وزير الداخلية، وهو ما يشكل انتهاكاً لقانون الجمعيات رقم 1 لسنة 2000، ولائحته التنفيذية، اللذين لم يأتيا على ذكر شرط السلامة الأمنية، باعتبارها مطلباً من متطلبات التسجيل، كما يعرقل هذا الاجراء عملية البت في مصير طلبات التسجيل خلال مدة الشهرين المنصوص عليها في القانون. وأشار إلى أن الهيئة رصدت خلال العام الماضي تعدياً خطيراً على الحصانة البرلمانية لنواب المجلس التشريعي من كتلة الاصلاح والتغيير، حيث تلقت الهيئة الشكاوى التي تضمن وقائع اعتداء على الحصانة البرلمانية لهم، ووقائع قبض واحتجاز وتفتيش وضبط بشكل مخالف للقانون. وقال د. العكر إن الحكومة في الضفة الغربية منعت خلال العام 2010 الصحف ووسائل الاعلام القريبة من حركة "حماس" من العمل في الضفة الغربية، ورصدت اعتقال الاجهزة الامنية عددا من الصحفيين دون اتباع الاجراءات القانونية، ودون توجيه تهم واضحة ومحددة من الجهات القضائية المختصة، كما أن الهيئة تلقت العديد من الشكاوى حول قيام مواطنين من قطاع غزة بتقديم طلبات الحصول على جوازات سفر، وحصلوا على ردود بعدم موافقة جهاز المخابرات على اعطائهم الجوازات لأسباب امنية، بعضها متعلق بحركة "حماس"، او بسبب العمل في حكومة غزة. وحول أوضاع حقوق الانسان في قطاع غزة، أكد الدكتور العكر إن القضاء لم يتوقف عن اصدار أحكام بالاعدام، حيث صدر في العام الماضي 15 حكماً بالاعدام، 6 منها صدرت عن محاكم مدنية، و 9 احكام صدرت عن المحاكم العسكرية، نفذ منها 5 احكام، خلافا لاحكام القانون الاساسي الذي يشترط موافقة الرئيس على احكام الاعدام. واكد استمرار شكاوى الادعاء بالاحتجاز التعسفي دون اتباع الاجراءات القانونية في قطاع غزة، وعدم اتخاذ وزارة الداخلية اي اجراءات لكف يد القضاء العسكري عن محاكمة المدنيين وتوقيفهم لأي سبب وتحت اي مبرر، واستمرار منع الهيئة من زيارة مراكز التوقيف ووضع العرائل أمام زيارة الهيئة لسجن غزة المركزي، ولم تعلن وزارة الداخلية عن أماكن التوقيف التابعة للأمن الداخلي. وقال إن الهيئة رصدت استمرار شكاوى التعذيب من المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب، وأكد ازدياد الانتهاكات عن العام 2009، حيث سجلت الهيئة 220 شكوى بالتعرض للتعذيب اثناء الاحتجاز، وتعددت صور التعذيب وانماطه، او سوء المعاملة وفقاً لشكاوى وافادات المواطنين، كالشبح والفلكة والضرب بالعصي والبراييج والركل والضرب بالايدي وتقييد الجسم الى الخلف ورفع بخرطاف في مكان مرتفع وعصب العينين لفترات طويلة واستعمال صعقات كهربائية عبر وضع قيود كهربائية في

اصابع القدم. وكشف د. العكر احتجاز الأجهزة الأمنية في غزة الصحافيين لأسباب عزتها حكومة غزة الى عملهم مع وسائل اعلام ممنوعة كتلفزيون فلسطين، وصوت فلسطين، كما تلقت الهيئة شكاوى باعتقال صحافيين تعسفاً، ودون اتباع الاجراءات القانونية. وأكد أن الأجهزة الامنية التابعة لحكومة غزة قيدت الحق في التجمع السلمي في اكثر من مناسبة، عبر منع المسيرات والتجمعات، واستمرت في الانتهاكات المتعلقة بالحق في تكوين الجمعيات، والاعتداء عليها بالمنع والاغلاق. وأوضح د. العكر أن الهيئة رصدت ستة حوادث تعرض خلالها مواطنين للاختطاف واطلاق النار والضرب والتعذيب لفترة وجيزة وفي اماكن مجهولة، من قبل مجهولين ملثمين، وتبين أن غالبية المعتدى عليهم، ينتمون الى حركة فتح والاجهزة الامنية السابقة. من ناحيتها، قالت مدير عام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان رندة سنيورة ان استمرار الانقسام بين "فتح" و"حماس" انعكس سلباً على منظومة الحقوق والحريات العامة، حيث تعرضت هذه الحقوق لانتهاكات كثيرة من طرفي الانقسام، أهمها الحرمان التعسفي من الحرية، عدم سلامة الاجراءات القانونية في عمليات القبض والتفتيش والاحتجاز ومصادرة الحريات العامة والتضييق عليها، وعدم احترام احكام المحاكم، وتقديم المدنيين الى القضاء العسكري، واستمرار اعتبار الفحص الامني شرطاً لتقلد الوظيفة العمومية. وأكدت سنيورة ان استخدام احكام القانون استخداماً تعسفياً وتفسيره تفسيراً سياسياً وامنياً من طرفي الانقسام ادى الى زعزعة ثقة المواطن بجديّة السلطة الفلسطينية واحترامها لمبدأ سيادة القانون وقواعده المجردة، التي تقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز لاي اعتبار سياسي او غيره من الاعتبارات- وجعل هذه القواعد القانونية قواعد خاصة تطبق على مجموعة هنا او مجموعة هناك دون مراعاة حق المواطن بالتمتع بشكل متساو بمنظومة الحقوق والحريات العامة. وأكدت شهد هيمنة شبه كاملة للهاجس الامني بمفهومه الشيق على عدة مناحي ودون سند 2010 سنيورة أن العام قانوني، وتجسدت هذه الهيمنة من خلال التحكم في تأسيس الجمعيات الاهلية، والتحكم في عملية التعيين في الوظيفة العامة عبر اشتراط السلامة الامنية، الاحتجاز التعسفي، تقديم المدنيين للقضاء العسكري، التحكم في حرية الحركة، تعطيل تنفيذ الاحكام القضائية، محاصرة الانشطة السياسية والاهلية ومنظمات المجتمع المدني. وقالت سنيورة ان المتغيرات السياسية وما رافقها من اجراءات مست بمنظومة الحقوق والحريات العامة اثبتت ان وجود قضاء مستقل ونزيه يشكل ضمانة هامة للحفاظ على الحقوق والحريات، خاصة في ظل غياب دور المجلس التشريعي وتعطله عن القيادة بدوره الرقابي. وأكدت ان الهيئة مطالبة بعرض التقرير أمام المجلس التشريعي، الذي توليه الهيئة اولوية باعتباره ممثل الشعب، وأكدت أن الهيئة اخذت على عاتقها مطالبة المجلس التشريعي بعرض هذا التقرير في احدى جلساته اذا تبلورت المصالحة وانهقد المجلس لعرض التقرير في جلسة اعتيادية. وأضافت سنيورة: نتوقع ان نقوم كآلية اضافية بعقد

جلسات مع مجلس الوزراء فور تشكيل الحكومة الجديدة، لمناقسة محاور مختلفة وردت في التقرير، لنبحث معا وبروح تشاركية باعتبارنا هيئة وطنية نريد مناقشته مع الجهات المعنية ونتابع معها انفاذ توصيات التقرير. وتبعت: نريد من السيد لرئيس تحريم التعذيب، ونريد من د. سلام فياض ان لا يتأخر بتاتا في الغاء السلامة الامنية، وان يعوض ضحايا الفصل التعسفي، الذي تم بدون مصوغ قانوني، لان هذا اجراء يمس لقمة العيش للمواطنين ولا يجوز ان يمنع المواطن العادي من الحصول على وظيفة بلا ذنب، الا بعدم موافقة الاجهزة الامنية عليه، كما نريد اتخاذ اجراءات بالغاء عقوبة الاعدام التي مورست في غزة العام الماضي، ولم تحصل في الضفة. وأكدت أن الهيئة لم تسجل اي حالة وفاة داخل السجون ومراكز التوقيف عبر التعذيب، وطالبت بوجود ارادة سياسية تعطي قرارات لاجهزة الامن بعدم ممارسة التعذيب.

---

**جماعة حقوقية تتهم السلطة الفلسطينية وحماس بممارسة التعذيب**

---

Tue May 17, 2011 6:18pm GMT





## تكبير للحجم الكامل 1 / 1

رام الله (الضفة الغربية) (رويترز) - اتهمت منظمة لحقوق الانسان السلطة الفلسطينية يوم الثلاثاء بممارسة التعذيب والاحتجاز التعسفي وحذرتها من تكرار أخطاء الدول العربية من خلال السماح بتضخم سلطات أجهزة الأمن.

وقالت اللجنة المستقلة لحقوق الانسان في تقريرها السنوي بشأن حقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة ان حماس أيضا تمارس التعذيب والاحتجاز التعسفي

.وهذا أول تقرير للمنظمة الفلسطينية منذ الانتفاضات الشعبية التي شهدها العالم العربي هذا العام

"وقال التقرير "يجب ان نبتعد عن عقلية الامن اولا التي تنحي جانبا الحقوق والحريات وسيادة القانون

وأضاف ان هذه "العقلية هي اقصر الطرق نحو الهاوية... هاوية الانظمة الامنية والبوليسية التي شاهدنا". ونشاهد بالبت الحي والمباشر في دول من حولنا مدى الوحشية التي تلجأ اليها في قمع شعوبها

وانتقدت اللجنة السلطة الفلسطينية بسبب مزاعم من بينها اجراء تحريات امنية عن الافراد لمنع مؤيدي حماس من شغل وظائف في السلطة الفلسطينية

.وقالت اللجنة ان التعذيب والاحتجاز التعسفي استمر في عام 2010 في الضفة الغربية وقطاع غزة

وفي الضفة الغربية قالت اللجنة "أصبحت الاعتبارات الامنية تتقدم على الاعتبارات الاخرى وعلى حساب منظومة الحقوق والحريات" مشيرة في هذا الصدد على سبيل المثال الى عملية الفحص الامني ودور أجهزة الامن في الموافقة على الترخيص لجماعات المجتمع المدني

واضافت "الاصل الذي تبني عليه دولة القانون هو ان تتقدم منظومة الحقوق والحريات والعدالة على الاعتبارات الامنية تحت كل الظروف وبدون ذلك يصبح الانزلاق نحو النظام البوليسي مالا حتميا ومنعا .لذلك لا بد من وضع حد لتجاوزات الاجهزة الامنية

واتفقت حماس وفتح في ابريل نيسان على خطوات للمصالحة من بينها الافراج عن المعتقلين السياسيين الذين يحتجزهم كل طرف

لكن ممدوح العكر رئيس اللجنة قال لرويترز ان الوضع كما هو بلا تغيير

وأضاف "لم يحدث اي شيء على هذه الملفات التي هي جزء من المصالحة... لم يحدث شيء للأسف ورأيي الشخصي ضروري ان يبدأ بها لانها تظهر النية الجدية ان هذه المرة موضوع المصالحة جدي .وليس كالمرات السابقة

وسمحت قوات الامن التابعة للسلطة الفلسطينية لمؤيدي حماس بالقيام بمظاهرة صغيرة في رام الله يوم الجمعة

وأضاف العكر الذي كان يتحدث في افادة صحفية لاذاعة التقرير "من المهم ان تكون هناك رقابة مدنية على الاجهزة الامنية حتى لا تغالي في تقاريرها الامنية المرفوعة الى المستوى السياسي

وقال ان هناك حالات عديدة في الدول العربية ودول اخرى أظهرت ان قوات الامن قد تتبالغ في المخاطر التي تهدد الاستقرار لتعزيز مركزها

من علي صوافطة

- <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE74G0VX20110517>


18.5.2011

الهيئة والتقارير السنوي

السلطة وحماس بققص اتهام حقوقي




18.5.2011

اتهمت منظمة حقوقية فلسطينية السلطة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) سواء بسواء بممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي، وأكدت أن الأمر على حاله رغم الاتفاق على خطوات تصالحية، وذلك في تقرير انتقدته حماس على الفور.

وتحدثت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2010 عن تعذيب واحتجاز تعسفي تمارسه حماس، مثلها مثل السلطة في الضفة الغربية حيث "الاعتبارات الأمنية تتقدم على الاعتبارات الأخرى وعلى حساب منظومة الحقوق والحريات". وعرض التقرير اليوم في رام الله بحضور ممثلين عن الفصائل الفلسطينية والمؤسسات المدنية والدولية، وقدمت فيه تقارير وشهادات عن استمرار التجاوزات العام الماضي.

وقالت الهيئة إن الاعتبارات الأمنية أخذت الأولوية العام الماضي على حساب منظومة الحقوق والحريات العامة في الضفة والقطاع.

وضربت مثلا على الانتهاكات في الضفة بعملية الفحص الأمني، ودور أجهزة الأمن في الموافقة على الترخيص لجماعات المجتمع المدني. 

### رغم المصالحة


واتفقت حماس وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في أبريل/نيسان الماضي على خطوات تصالحية بينها الإفراج عن المعتقلين السياسيين، لكن رئيس الهيئة الحقوقية ممدوح العكر قال لرويترز إن الوضع لم يتغير.

ومع ذلك سمحت القوات الأمنية في الضفة الجمعة الماضية -في خطوة رمزية- لمؤيدي حماس بالقيام بمظاهرة صغيرة في رام الله.

وقد دعا العكر إلى "رقابة مدنية على الأجهزة الأمنية حتى لا تغالي في تقاريرها الأمنية المرفوعة إلى المستوى السياسي".

### قانون عقوبات

وقالت المديرية التنفيذية للهيئة رندة السنيورة للجزيرة "نريد قانون عقوبات فلسطينيا عصريا، واحترام الأوامر الصادرة عن المستوى السياسي، وألا تكون الصورة مقلوبة"، ودعت رئيس الوزراء سلام فياض إلى إلغاء قانون "السلامة الأمنية" قبل حل الوزارة.

وعلى لسان الناطق باسمها الطاهر النونو انتقدت الحكومة المقالة في غزة التقرير الحقوقي، وقالت إنها "ليست المرة الأولى التي ترمي فيها (الهيئة الحقوقية) الأحمال على الطرفين في محاولة لخداع الرأي العام"، وشددت على أن حماس لا تحتجز أي معتقل سياسي، ولم تنفذ أي اعتقال منذ توقيع اتفاق المصالحة. 

## الهيئة المستقلة: استمرار تدهور وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة

نشر أمس الساعة 21:47



رام الله - معا - أكدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، اليوم الثلاثاء، استمرار تدهور وضع

حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وتأثر هذا الوضع على الحقوق والحريات العامة من

حكومتي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكانت الهيئة، عقدت اليوم، مؤتمراً صحافياً في فندق "بست ايسترن" في رام الله، لعرض نتائج التقرير

السنوي السادس عشر الذي يغطي وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الفلسطينية عن العام الماضي

.2010

وقال المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان د. ممدوح العكر إن قوات الاحتلال

الاسرائيلي صعّدت خلال العام 2010 من عمليات الاغتيال خارج نطاق القانون وقتل المدنيين والاعتقال

واقامة الحواجز والتوسع في بناء المستوطنات ومصادرة الاراضي وبناء الجدار، وشنت الهجمات الجوية بالطائرات الحربية على قطاع غزة بحجة ضرب الانفاق، مستهدفة المدنيين والبنية التحتية بشكل كامل، واستمرار فرض حصار كامل على القطاع.

وأكد د. العكر استمرار الاقتحامات الاسرائيلية للمدن والقرى والمنازل في الضفة، وبلغ عدد الحواجز والعوائق الترابية قرابة 500 حاجز، وهو ما يشكل زيادة تقدر بحوالي 36% عما شهدته منذ آب 2005، وتم اعتقال قرابة 4000 مواطن نتيجة لاقتحام منازلهم ليلاً، أو على الحواجز أو المعابر، وقامت باعتقال نواب تشريعي، ومحاولة ابعاد بعضهم عن مدينة القدس، وامعنت في تهويد القدس.

وأعلن د. العكر أن عدد الشهداء للعام المنصرم بلغ 107 شهيداً، منهم 10 اطفال، و4 نساء، و9 متضامنين اترك، ووصل عدد الجرحى الى 1145 جريحاً، وبلغ عدد الاعتداءات على الممتلكات 586 حالة، وعدد الخروقات حوالي 7905 خرقة.

واعتبر أن مصادقة الكنيست على مشروع قانون يتيح سحب الجنسية من مواطنين فلسطينيين داخل

الاخضر متهمون بالتجسس، واسقاط حق الاقامة عن مقدسيين متهمين بالقيام باعمال مقاومة، او الانتماء الى منظمات فلسطينية تحت وصف انها "ارهابية" كمبرر لطردهم عن القدس، بأنه بمثابة تشريع لسياسة التطهير العرقي التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق المقدسيين، التي بدأت بتنفيذها بوتيرة عالية منذ اواسط التسعينيات، وسجلت ارتفاعا كبيرا في الاعوام الثلاثة الاخيرة، بذريعة الاقامة خارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس.

وأشار د. العكر إلى أن من أبرز المستجدات خلال الشهور الاولى من العام المنصرم، هو تماذي الاحتلال في سياساته بدخول أمرين عسكريين قد يضيفان على سكان الضفة الغربية صفة "متسللين"، وفرض عقوبة السجن او الابعاد عليهم، وهو ما قد يؤدي الى ابعاد 70 الف فلسطيني في الضفة الغربية.

وعلى الصعيد الداخلي، قال د. العكر إن العام 2010 شهد استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم، او الالتفاف عليها، او المماطلة في تنفيذها، خاصة بعض القرارات الصادرة عن محكمة العدل العليا ومحكمة البداية.

وأوضح أن الهيئة وثقت أكثر من 181 انتهاك حول صدور قرارات من المحاكم، ولم تقم السلطة التنفيذية

بشقيها الأمني والمدني بتنفيذ تلك القرارات في حينها، وهو ما اعتبره مخالفة صريحة لأحكام القانون

الاساسي.

وشدد د. العكر على استمرار العمل بما يعرف بـ "السلامة الامنية"، حيث ما زالت وزارة التربية والتعليم

العالي تصدر قرارات بالفصل او بتوقيف اجراءات التعيين بحق العاملين في سلك التربية والتعليم، وبين

أن الهيئة تلقت خلال 2010 قرابة 193 شكوى بهذا الصدد، ليرتفع عدد تلك الشكاوى الى ما يزيد على

742 شكوى، تلقتها الهيئة منذ نهاية العام 2008، وهو ما يعد مخالفا لقانون الخدمة المدنية والقانون

الاساسي، وانتهاكا لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون اي تمييز،

خصوصا ان المفصولين حصلوا على وظائفهم وفق القانون، الا ان قرارات الفصل اعتمدت على

توصيات الجهات الامنية.

وأضاف العكر أن الهيئة ترى في اجراء الفحص الأمني على احد الموظفين والوصول الى ايقافه عن

العمل بحجة عدم السلامة الامنية لم ينظمه القانون، ولم يضع له شروط محددة، وليس من صلاحيات اية



جهة ادارية.

وقال إن الحكومة في الضفة قيدت خلال العام الماضي الحق في التجمع والتجمع السلمي بشكل لا يتفق وأحكام القانون، وأشار إلى أن الهيئة رصدت انتهاكات للحق في تكوين الجمعيات، تتعلق بموضوع تسجيل الجمعيات، من خلال اعتماد الفحص الأمني شرطاً أساسياً للموافقة على التسجيل، بناء على تعليمات وزير الداخلية، وهو ما يشكل انتهاكاً لقانون الجمعيات رقم 1 لسنة 2000، ولائحته التنفيذية، اللذين لم يأتي على ذكر شرط السلامة الأمنية، باعتبارها متطلباً من متطلبات التسجيل، كما يعرقل هذا الاجراء عملية البت في مصير طلبات التسجيل خلال مدة الشهرين المنصوص عليها في القانون.

وأشار إلى أن الهيئة رصدت خلال العام الماضي تعدياً خطيراً على الحصانة البرلمانية لنواب المجلس التشريعي من كتلة الاصلاح والتغيير، حيث تلقت الهيئة الشكاوى التي تضمن وقائع اعتداء على الحصانة البرلمانية لهم، ووقائع قبض واحتجاز وتفتيش وضبط بشكل مخالف للقانون.

وقال د. العكر إن الحكومة في الضفة الغربية منعت خلال العام 2010 الصحف ووسائل الاعلام القريبة

من حركة "حماس" من العمل في الضفة الغربية، ورصدت اعتقال الاجهزة الامنية عددا من الصحافيين دون اتباع الاجراءات القانونية، ودون توجيه تهمة واضحة ومحددة من الجهات القضائية المختصة، كما أن الهيئة تلقت العديد من الشكاوى حول قيام مواطنين من قطاع غزة بتقديم طلبات الحصول على جوازات سفر، وحصلوا على ردود بعدم موافقة جهاز المخابرات على اعطائهم الجوازات لأسباب أمنية، بعضها متعلق بحركة "حماس"، او بسبب العمل في حكومة غزة.

وحول أوضاع حقوق الانسان في قطاع غزة، أكد الدكتور العكر إن القضاء لم يتوقف عن اصدار أحكام بالاعدام، حيث صدر في العام الماضي 15 حكما بالاعدام، 6 منها صدرت عن محاكم مدنية، و 9 احكام صدرت عن المحاكم العسكرية، نفذ منها 5 احكام، خلافا لاحكام القانون الاساسي الذي يشترط موافقة الرئيس على احكام الاعدام.

واكد استمرار شكاوى الادعاء بالاحتجاز التعسفي دون اتباع الاجراءات القانونية في قطاع غزة، وعدم

اتخاذ وزارة الداخلية اي اجراءات لكف يد القضاء العسكري عن محاكمة المدنيين وتوقيفهم لأي سبب

وتحت اي مبرر، واستمرار منع الهيئة من زيارة مراكز التوقيف ووضع العراقيين أمام زيارة الهيئة لسجن

غزة المركزي، ولم تعلن وزارة الداخلية عن أماكن التوقيف التابعة للأمن الداخلي.

وقال إن الهيئة رصدت استمرار شكاوى التعذيب من المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب، وأكد ازدياد الانتهاكات عن العام 2009، حيث سجلت الهيئة 220 شكوى بالتعرض للتعذيب اثناء الاحتجاز، وتعددت صور التعذيب وانماطه، او سوء المعاملة وفقا لشكاوى وافادات المواطنين، كالشبح والفلكة والضرب بالعصي والبرابيج والركل والضرب بالايدي وتقييد الجسم الى الخلف ورفعه بخطاف في مكان مرتفع وعصب العينين لفترات طويلة واستعمال صعقات كهربائية عبر وضع قيود كهربائية في اصابع القدم.

وكشف د. العكر احتجاز الأجهزة الأمنية في غزة الصحفيين لأسباب عزتها حكومة غزة الى عملهم مع وسائل اعلام ممنوعة كتلفزيون فلسطين، وصوت فلسطين، كما تلقت الهيئة شكاوى باعتقال صحفيين تعسفيا، ودون اتباع الاجراءات القانونية.

وأكد أن الأجهزة الامنية التابعة لحكومة غزة قيدت الحق في التجمع السلمي في اكثر من مناسبة، عبر منع المسيرات والتجمعات، واستمرت في الانتهاكات المتعلقة بالحق في تكوين الجمعيات، والاعتداء عليها

بالمنع والاعلاق.

وأوضح د. العكر أن الهيئة رصدت ستة حوادث تعرض خلالها مواطنين للاختطاف واطلاق النار والضرب والتعذيب لفترة وجيزة وفي اماكن مجهولة، من قبل مجهولين ملثمين، وتبين أن غالبية المعتدى عليهم، ينتمون الى حركة فتح والاجهزة الامنية السابقة.

من ناحيتها، قالت مدير عام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان رندة سنيورة ان استمرار الانقسام بين "فتح" و"حماس" انعكس سلباً على منظومة الحقوق والحريات العامة، حيث تعرضت هذه الحقوق لانتهاكات كثيرة من طرفي الانقسام، أهمها الحرمان التعسفي من الحرية، عدم سلامة الاجراءات القانونية في عمليات القبض والتفتيش والاحتجاز ومصادرة الحريات العامة والتضييق عليها، وعدم احترام احكام المحاكم، وتقديم المدنيين الى القضاء العسكري، واستمرار اعتبار الفحص الامني شرطا لتقلد الوظيفة العمومية.

وأكدت سنيورة ان استخدام احكام القانون استخداما تعسفيا وتفسيره تفسيراً سياسياً وامنياً من طرفي

الانقسام ادى الى زعزعة ثقة المواطن بجدية السلطة الفلسطينية واحترامها لمبدأ سيادة القانون وقواعده  
المجردة، التي تقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز لاي اعتبار سياسي او غيره من الاعتبارات- وجعل  
هذه القواعد القانونية قواعد خاصة تطبق على مجموعة هنا او مجموعة هناك دون مراعاة حق المواطن  
بالتمتع بشكل متساو بمنظومة الحقوق والحريات العامة.

وأكدت سنيورة أن العام 2010 شهد هيمنة شبه كاملة للهاجس الامني بمفهومه الشيق على عدة مناحي  
ودون سند قانوني، وتجسدت هذه الهيمنة من خلال التحكم في تأسيس الجمعيات الاهلية، والتحكم في  
عملية التعيين في الوظيفة العامة عبر اشتراط السلامة الامنية، الاحتجاز التعسفي، تقديم المدنيين للقضاء  
العسكري، التحكم في حرية الحركة، تعطيل تنفيذ الاحكام القضائية، محاصرة الانشطة السياسية والاهلية  
ومنظمات المجتمع المدني.

وقالت سنيورة ان المتغيرات السياسية وما رافقها من اجراءات مست بمنظومة الحقوق والحريات العامة  
اثبتت ان وجود قضاء مستقل ونزيه يشكل ضمانا هامة للحفاظ على الحقوق والحريات، خاصة في ظل  
غياب دور المجلس التشريعي وتعطله عن القيادة بدوره الرقابي.

وأكدت ان الهيئة مطالبة بعرض التقرير أمام المجلس التشريعي، الذي توليه الهيئة اولوية باعتباره ممثل الشعب، وأكدت أن الهيئة اخذت على عاتقها مطالبة المجلس التشريعي بعرض هذا التقرير في احدى جلساته اذا تبلورت المصالحة وانعقد المجلس لعرض التقرير في جلسة اعتيادية.

وأضافت سنيورة: نتوقع ان نقوم كآلية اضافية بعقد جلسات مع مجلس الوزراء فور تشكيل الحكومة الجديدة، لمناقسة محاور مختلفة وردت في التقرير، لنبحث معا وبروح تشاركية باعتبارنا هيبنة وطنية نريد مناقشته مع الجهات المعنية ونتابع معها انفاذ توصيات التقرير.

وتبعت: نريد من السيد لرئيس تحريم التعذيب، ونريد من د. سلام فياض ان لا يتأخر بتاتا في الغاء السلامة الامنية، وان يعوض ضحايا الفصل التعسفي، الذي تم بدون مصوغ قانوني، لان هذا اجراء يمس لقمة العيش للمواطنين ولا يجوز ان يمنع المواطن العادي من الحصول على وظيفة بلا ذنب، الا بعدم موافقة الاجهزة الامنية عليه، كما نريد اتخاذ اجراءات بالغاء عقوبة الاعدام التي مورست في غزة العام الماضي، ولم تحصل في الضفة.

وأكدت أن الهيئة لم تسجل اي حالة وفاة داخل السجون ومراكز التوقيف عبر التعذيب، وطالبت بوجود ارادة سياسية تعطي قرارات لاجهزة الامن بعدم ممارسة التعذيب.

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=388705>



### الهيئة المستقلة: الاحتلال قتل 98 مواطنا و9 متضامنين العام الماضي

16:32 - 17.05.11

رام الله/PNN- قالت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في تقريرها السادس عشر الذي اعلنته اليوم، ان عدد الشهداء الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال في العام 2010 بلغ (107) شهداء، من بينهم 10 اطفال واربعة نساء و9 متضامنين اترك.



وحسب تقرير الهيئة، الذي اعلنته اليوم، في مؤتمر خاص، فان عدد الجرحى وصل الى 11 الف و54 مصابا، اضافة الى عشرات الاصابات بحالات الذعر والخوف من الاجراءات الاسرائيلية.

واضافة الى هذه المعطيات الرقمية، فقد رصدت الهيئة الاجراءات الاسرائيلية فيما يتعلق بتهويد مدينة القدس، مشيرة في ذات السياق الى مصادقة الكنيست الاسرائيلي على مشروع قانون يسمح بسحب الجنسية من مواطنين فلسطينيين يعيشون داخل الخط الاخضر، بتهمة التجسس.

كذلك اشارت الهيئة الى ما عملت عليه الحكومة الاسرائيلية من اسقاط حق الاقامة عن مقدسين متهمين بالقيام باعمال مقاومة ام الانتماء الى منظمات فلسطينية تصفها اسرائيل ب"الارهابية".

ووصفت الهيئة هذا القانون الذي صادقت عليه الكنيسة الاسرائيلي بانه تشريع لسياسة " التطهير العرقي"، التي بدأتها قوات الاحتلال اواسط التسعينات وسجلت ارتفاعا كبيرا في الاعوام الثلاثة الاخيرة.

ومن ابرز ما سجلته الهيئة خلال الشهور الاولى من العام 2010، تماذي الاحتلال الاسرائيلي في سياسته بادخال امرين عسكريين اسرائيليين حيز التنفيذ في شهر نيسان، اللذان يضيفان على سكان الضفة الغربية كافة صفة " المتسللين".

وقالت الهيئة بان هذا القانون " يشكل انتهاكا خارقا للمبادئ الدولية لحقوق الانسان وللقانون الدولي الانساني".

وقالت الهيئة ان تنفيذ الامرين العسكريين قد يؤدي الى ابعاد حوالي 70 الف فلسطيني من الضفة الغربية، مشيرة الى ان هذه الامر ايضا انما يندرج في اطار سياسة التطهير العرقي.

### **انتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة**

وفي حين شمل تقرير الهيئة قسما خاصا عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان، والتي قد لا تختلف كثيرا عن مجمل الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق الفلسطينيين كل عام، فقد شمل التقرير ايضا الانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينيون سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة، بسبب حالة الانقسام القائمة.

وقالت الهيئة في تقريرها، انه " امام تعثر جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس على مدار العام 2010، واستمرار حالة الانقسام وانسداد الافق السياسي، تحمل الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة عبء نتائج النزاع السياسي بين طرفي الصراع، حيث سجلت الهيئة خلال العام 2010 جملة من انتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية من قبل الحكومة، وفي قطاع غزة من قبل الحكومة القائمة



هناك، كان مصدرها بشكل واضح استمرار حالة الانقسام وتعمقها وردود الفعل المتبادلة بين طرفي الانقسام".

وتناولت الهيئة في تقريرها جملة من الانتهاكات لحقوق الانسان سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة، ومنها الاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة وعدم احترام قرارات المحاكم وانتهاكات الحق في التجمع السلمي، وانتهاكات الحق في حرية التعبير والحريات الصحفية.

ولفتت الهيئة في تقريرها ما تناولته بشأن تنفيذ عمليات الاعدام في قطاع غزة بحق خمسة مواطنين، دون انتظار مصادقة رئيس السلطة الوطنية حسب ما نص عليه القانون الاساسي.

وفي هذا السياق، اشارت الهيئة الى ان القضاء في غزة اصدر 15 حكما بالاعدام، ستة احكام صدرت عن محاكم مدنية وتسعة عن محاكم عسكرية.

وقالت الهيئة في تقريرها " ان اصدار الاحكام بعقوبة الاعدام في مناطق السلطة الوطنية، وبشكل خاص من قبل المحاكم العسكرية، يشكل مسا بحق الانسان في الحياة، ومبدا الحق في المحاكمة العادلة".

### **انتهاك الحق من خلال شرط"السلامة الامنية"**

وركزت الهيئة في تقريرها ايضا، على انتهاك الحق فبي تقلد الوظائف العامة او ما يعرف ب"شرط السلامة الامنية".

وقالت الهيئة ان وزارة التربية والتعلم العاليي لا زالت تصدر قرارات بالفصل او بتوقيف اجراءات التعيين بحق العاملين في سلك التربية والتعليم العالي، مشيرة الى انها تلقت خلال العام 2010 (193) شكوى بهذا الصدد، ليرتفع عدد هذه الشكاوى الى ما يزيد عن 742 شكوى تلقتها الهيئة منذ نهاية العام 2008.

وقالت الهيئة " تعد الهيئة هذا الاجراء مخالفا لقانون الخدمة المدنية والقانون الاساسي الفلسطيني، وانتهاكا لحق المواطن في تولي الوظائف العامة في الدولة على قدم المساواة ودون تمييز.

واعلن المفوض العام للهيئة ممدوح العكر، خلال عرض التقرير امس، بان رئيس الوزراء سلام فياض قطع وعدا بأن يصبح المسح الأمني جزءاً من الماضي، معربا عن امله يان كل الذين اجحف بحقهم الماضي. سواء بالفصل التعسفي او بالحرمان من الحق في تقلد الوظيفة العامة العودة الى عمله وفتح المجال امامهم".

واشار العكر الى اهمية ممارسة الرقابة المدنية على الاجهزة الامنية، خاصة في ظل غياب المجلس التشريعي، تجنبا لان يصبح النظام بوليسيا بكل معنى الكلمة.

### ظاهرة مقلقة في الجامعات

ولفت العكر الى ظاهرة، وصفها بالمقلقة، الا انه اشار الى عدم تمكن الهيئة من رصدتها وتوثيقها بشكل مؤكد، الا انه اوضح ان من واجب الهيئة التحذير منها.

وتتمثل هذه الظاهرة، حسب ما اشار العكر في " تغلغل غير صحي لاجهزة الامن داخل جامعاتنا، وقال بان هذا الامر يبعث على القلق" ولم نتمكن من توثيقه وتضمينه في تقريرنا هذا".

[http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com\\_content&task=view&id=104869&Itemid=35](http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=104869&Itemid=35)

d=35

<http://www.alquds.com/news/video/view/id/266677>

SMS لبعث ال تسجيل الدخول لا مكان للحريات في فلسطين الرجاء

Top of Form أيار 2011 17

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان تصدر تقريرها السنوي حول وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الفلسطينية لعام 2010

تغطية المؤتمر عبر تلفزيون وطن

17-05-2011



لا مكان للحريات في فلسطين  
الهيئة المستقلة لحقوق الانسان تصدر تقريرها السنوي حول وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الفلسطينية لعام 2010

[http://www.wattan.tv/video/video\\_details.cfm?id=a2950217a5970473](http://www.wattan.tv/video/video_details.cfm?id=a2950217a5970473)

<http://www.youtube.com/watch?v=PWb7rvAa4Bw>

<http://www.arab2m.com/vb/showthread.php?t=101745>

